الفصل الرابع

التعليم الجامعى والمستقبل

مقدمة

أولا - الآفاق المستقبلية للتعليم العالى

ثانيا - الأدوار البيئية للتعليم الجامعى فى المستقبل

ثالثا - التحديات الثقافية والبيئية للتعليم الجامعى

رابعا - متطلبات تطوير التعليم العالى والجامعى

خامسا - تحقيق متطلبات تطوير التعليم العالى والجامعى

مقدمة :

يعتبر التعليم العالى مرحلة تضم الطلاب المنخرطين فى بداية سلم التعليم الجامعى وما فى مستواه بالإضافة إلى مرحلتى الماجستير والدكتوراه وفقا للسنوات الدراسية التى تحددها لوائح الكليات أو الأقسام ذات العلاقة بهدف تزويد المجتمع بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى المجالات المختلفة.

وهو مرحلة دراسة أكاديمية وبحثية تضم العديد من الكليات والمعاهد المتخصصة- بغية المساهمة فى رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة المتخصصة وطرائق البحث المتقدمة ليساهم فى بناء المجتمع وصنع المستقبل وخدمة الإنسانية ويلتحق بالتعليم العالى الطلاب الحاصلون على شهادة إتمام المرحلة الثانوية العامة وما فى مستواها من الشهادات الفنية المتقدمة ويتنوع التعليم العالى ما بين التعليم الخاص وغير الخاص لزيادة فرص التعليم. وكذلك تتباين شروط القبول وبرامج الدراسة ومدة التعليم وأساليب التقديم وجميعها تمنح درجات- الليسانس- البكالوريوس - الدبلوم - الماجستير الدكتوراه فى المجالات المختلفة.

وهناك من يرى أن التعليم الجامعى هو معقل الفكر الإنسانى وبيت الخبرة فى شتى صنوف الآداب والعلوم والفنون ورائد التطوع والإبداع، ومصدر الحفاظ على القيم الوطنية والإنسانية، ومنارة التقدم فى إطار التطور العلمى والتكنولوجى وآلية بناء تنموى للإنسان والمعرفة والثقافة والمجتمع وهو مسئول عن أهم ثروة يمتلكها المجتمع وهى الثروة البشرية.

ويرى البعض الآخر أن التعليم العالى قيمة حضارية وتاريخية فهو الأداة والقوى التى تحرك الأحداث والتى تسير حركة التاريخ لذلك فهو عنوان الشعوب فالتقدم العلمى والتكنولوجى هو نتاجها.

أولا- الآفاق المستقبلية للتعليم العالى

لقد أجمع معظم المحللين على أن التعليم هو الطريق الطبيعى والأساسى للشعوب النامية وهو السبيل إلى الهروب من مصيدة التخلف العلمى والثقافى والانطلاق إلى

التنمية الشاملة المستدامة.

كما أكد علماء المستقبليات أن عالم المستقبل أكثر عقلانية وعلما وأن على التعليم عامة والتعليم العالى خاصة أنه يواجه متغيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن يكون هذا التعليم قادرا على تخريج القادرين على إختيار المعارف وإعادة صياغتها وإبتكار أفكار جديدة وأشياء جديدة وأن يكون قادراً على تطويع تكنولوجيا المعلومات فى الإبتكار والإبداع. إننا اليوم فى بداية الألفية الثالثة عصر العولمة والكوكبة عصر تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عصر تدفق المعلومات وتسارعها تحتاج إلى تعليم عال يؤدى إلى تنوع البشر وتمايزهم واقتدارهم على تلقى المعلومات وحسن استخدامها فى التفكير والتعبير والاتصال والإنتاج وبناء العلاقات. تعليم ينتقل بالمجتمع من الصناعات التقليدية إلى صناعات جديدة وصناعة معلومات وخدمات مجتمع يعتمد على التكنولوجيا فى استنباط طاقات وخدمات جديدة. تعليم ينتقل بنا من العمالة العضلية إلى العمالة العقلية. ومن التخصص الضيق إلى المرونة والمعرفة الشاملة، ومن المركزية إلى اللامركزية ومن التنظيم الهرمى إلى التنظيم الشبكى ومن الاقتصاد المتأثر بعوامل داخلية فقط إلى الاقتصاد المتأثر بعوامل داخلية وخارجية ومن النمطية إلى التمايز ومن الخيار الواحد إلى الخيارات المتعددة.

ويمكن توضيح هذه المؤشرات التى تطرحها الثورة التكنولوجية الثالثة على الشكل التالى:

- نريد تعليما ينمى قبل كل شيئ عقيدة الإيمان بالله والأخوة فى الله والأخوة فى الإنسانية ويرسخ قيم العلم والحرية والوحدة والإحسان والأخلاق فى العلم ويقيم مشاعر العدل والسلام فى عقول البشر.

- نريد تعليما يبنى قناعات التغير فى الجمود إلى المرونة فى أنفسنا ومن التمركز الجغرافى إلى الإنتشار ومن الاعتماد على الحكومات إلى الاعتماد على الذات والمؤسسات المبنية على أساس من العلم والموضوعية والاستقلالية ومن التخطيط الجزئى إلى التخطيط الكلى الذى يعمل حسابا لكل عناصر الوقت أو النظام نريد تعليما يبنى الاقتصاد المتفتح

على الخارج والداخل وليس منغلقا على نفسه نريد تعليما يبنى المخطط الذى يستوعب الحاضر بمشكلاته ويتطلع إلى المستقبل بتحدياته.

- إننا نريد تعليما يجعلنا قادرين على إنتاج التكنولوجيا الفائقة فى مجالاتها الرئيسية ولو فى حالة متأخرة من مسيرتنا الصحيحة المتمثلة فى تكنولوجيا الإلكترونيات والتكنولوجيا الحيوية.

- إن الأمة القوية ليست هى التى تملك أدوات وأجهزة تكنولوجية كثيرة ولا تعرف كيف تستخدمها بكفاءة.

- إن التعليم الذى نريده هو التعليم الذى يستمد أهدافه ومضامينه من فلسفة التنمية الشاملة المستدامة للنفس البشرية فى تكاملها وتفاعلها وللمجتمع فى كلياته ونظمه الفرعية.

- أن التعليم الذى نريده تعليما مرناً فى إداراته وتمويله وحركته بحيث يكون قادراً على حل إشكاليات التناقضات بين ما هو مادى وما هو روحى وما هو عالمى وما هو محلى وما هو فردى.

- كما يكون قادراً على حل التوترات بين التدفق العرفى المتزايد اليومى وبين قدرة الإنسان على الإختيار والانتقاء والاستيعاب

- ولقد جاء فى تقرير اللجنة الدولية للتربية عام ١٩٩٦ أن الحياة فى القرن الواحد والعشرين ستعتمد على أربعة أعمدة هى:

- تعلم لتكون - تعلم لتعرف - تعلم لتعيش - تعلم لتعمل.

إذا تمت هذه الأعمدة الأربعة بفاعلية وكفاءة من شأنها أن ترعى الكنز الكامن والمواهب الإنسانية المخفية فى الإنسان وحسن تنميتها وتوظيفها لخير الفرد والمجتمع والإنسانية جمعاء.

ومن المعروف أن التعليم أساس المعرفة والمعرفة أساس القوة، ومن هنا فإن الأمم العارفة هى الأمم القوية، فلم تعد تقاس قوة الأمم اليوم بمساحة أراضيها أو بما تملكه من جيوش، أو بعدد سكانها أو بما لديها من ثروات طبيعية. ولكن بما تملكه من معرفة متطورة وثقافة

متقدمة وثورة بشرية متعلمة قادرة على الإنتاج والإبداع وتحقيق أفضل معدلات التنمية البشرية الراقية. لذلك كله نريد تعليما فى بلادنا يكون قادراً على مساعدتنا على اكتشاف أنفسنا ويساعدنا على بعث نور الأمل فى ذاتنا لإحياء حضارتنا لنكون مرة أخرى أمة متعلمة ذات حضارة وهدف فى الحياة

لقد كان منتدى الفكر العربى فى تقريره حول مشروع مستقبل التعليم فى الوطن العربى مجموعة من الأهداف الكبرى منها ما يلى:

غرس عقيدة الإيمان بالله ورسله والقيم الروحية الإنسانية.

غرس الاعتزاز بالعروبة والإسلام والأمة والوطن.

تنمية الطاقات الجسمية والطاقات الشعورية والوجدانية والطاقات العقلية والتفكير المنهجى.

١ ترسيخ قيم المواطنة والمسئولية الاجتماعية.

٢ ترسيخ قيم الحرية والشورى والديمقراطية.

٣ ترسيخ أخلاقيات الفطرة السليمة لسلوكيات التكنولوجية والبيولوجية منها الحيوية والبيئية.

٤ ترسيخ قيم الثقافة العربية الإسلامية من طريق تصحيح تصور الإنسان العربى للألوهية والكون والإنسان والحياة.

٥ ترسيخ مفاهيم التجويد فى العمل والإنتاج والإدارة والتسويق.

٦ إعداد الإنسان للمستقبل وهذا يتطلب:

أ) أن يكون الإنسان مرنا.

ب) قادراً على تطوير التكنولوجيا بما ينفع الناس.

جـ) قادراً على مواجهة التدفق المعرفى.

- القدرة على الإختيار من التدفق المعرفى وفق معايير علمية وموضوعية.
- القدرة على إعادة صياغة المعرفة وفق نسق علمى منطقى.

القدرة على الاستخدام الأمثل للمعرفة من إنتاج الأفكار الجديدة والأشياء الجديدة

القدرة على صنع المستقبل بالتخطيط والتنظيم والإبداع والإبتكار وحسن الإرسال والأستقبال

٧ الاهتمام باللغة العربية كمنهج ونظام للتفكير والتعبير والاتصال وإن الخاصية الفريدة التى يتميز بها التعليم العالى غير التقليدى بناء على المقومات والوظائف والقابليات أنه بطبيعيته وديناميكية تكوينه ينشد أن يسهم إسهامات فعالة فى مجال التغيير الاجتماعى من خلال تجديد التعليم وتحديثة، ليكون أقدر على مواجهة التغيير، إنه ليس تعليما عاليا يستهدف مجرد إصلاحات جزئية أو تحديث نظام جزئى دون التحرك نحو النظام الكلى، إن مبرر وجود التعليم العالى غير التقليدى أنه رد فعل على حالة الجمود والتى غلبت على التعليم العالى غير التقليدى بأطره واهتماماته الجانبية بالتنمية الشاملة وانغلاقه على نفسه يقدم فرص التعليم لفئة محدودة ولا يسهم فى تطوير مجتمع التعليم إلا بالقدر الجزئى الذى تسمح به ظروفه ومفاهيم الإصلاح الضيقة التى تعبر عنها توجيهات الصفوة من وعاء الإصلاح، أجل إن التعليم العالى غير التقليدى يجسد مبادىء التربية المستديمة والفرص المتكافئة فى التعليم والعمل ويؤكد حقوق الإنسان وديمقراطية التعليم ويهدف إلى التغيير نحو الأحسن لكلية النسيج الثقافى إثراء وتحسينا وتجديدا وتحديثا.

ويعنى بتحديث التربية إدخال متغيرات جديدة من شأنها أن تحقق الحد 'لأعلى من الفاعلية والتأثير فى عملية تعلم المجتمع وفى النمو الشامل على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى وتتضمن عملية التحديث تقدما نحو تحسين وتنشيط النظام التعليمى الرسمى من خلال التعليم غير النظامى كجزء من الثقافة كلها عن طريق الانتفاع بطرق ومحتويات وتقنيات فعالة وتكيفها لتكون أكثر ملائمة للظروف والأحوال القائمة والمستجدة وفى هذا السياق تدرك القيمة الجامعة الشاملة للعلم والتكنولوجيا فى خدمة التربية والثقافة والمجتمع لا يمكن تجاهلها فالعلم والتكنولوجيا جزءان هامان من الثقافة الإنسانية.

ولا بد أن يعنى تحديث التربية إثراء الثقافة وجعلها عصرية وإصلاحها وإحياءها

وتصحيحها وتمحيصها والعمل على توليد خصوصيات أخرى فيها واتجاهات خلاقة.

وإذا سارت عملية التحديث على نحو تطمس فيه المكونات الرئيسية للثقافة ويلغى النمط الثقافى جزئيا أو كليا فينظر إلى العملية على أنها تدمير وليس إعادة بناء أو إصلاح إن تحديث العملية التربوية ينبغى تفسيره بمعنى ابتكار المستحدثات وإيصالها وتبنيها كما يعنى تدريس العلوم الحديثة والاستفادة من الأسلوب العلمى فى البحث والتفكير وعصرته المحتوى والطرق والوسائل وإعداد وتدريب المعلمين والعاملين فى التربية وتبنى عمليات تعلم متسارع فعال وكذلك تصميم التعليم المهنى والتقنى وربط التعليم بالعمل المنتج والتعليم الملائم للتنمية الريفية واستخدام أنجح طرق التقييم وتبنى مفاهيم وأساليب التدريب ذى الأثر المتضاعف وتحديد الأدوار والوظائف الجديدة للمعلمين والأخذ بعملية استمرارية فى تطوير المناهج فى سياق التربية المستديمة أضف إلى ذلك أن التحديث ينبغى أن يتناول التعليم غير أن دور مؤسسات التعليم العالى فى تحديث وتجديد التعليم ذو أبعاد فردية واجتماعية وانمائية وإنسانية وثقافية كبيرة ولضمان أداء هذا لدور من المنظور الإنمائى والثقافى ضمن عملية شاملة متناسقة واستمرارية لابد أن يكون فى فلسفته وأهدافه وتوجهاته من النوع غير تقليدى وأقدر على أن يرمى بثقله فى مجالات التغيير والإصلاح أى أن يكون فاعلاً ومتفاعلاً وأن يقوم بمبادرات التحديث من جانبه ويعمل على الجهات التنفيذية من جهاز الدولة بتنسيق تام ويساعد صانعى القرار على عقلنة قراراتهم لكى يكون التحديث شموليا وذا جدوى وإن مفهوم التعليم العالى صاحب المبادرات ومنفذ عمليات التحديث يجعله فى موقع قيادى كما ينبغى أن يكون فليس هو مجرد تابع أو مركز لتقديم الخدمات وإنما مركز توعية وإشعاع وابتكار وخدمات وبحوث وتدريب وإيصال فعال للمعلومات والابتكارات إلى الجهات المستفيدة ويعمل على إيقاظ الشعور النقدى لدى الجماهير والأفراد.

وتتمثل دور التعليم العالى فى مجال تحديث وتجديد التعليم الوطنى النظامى وغير النظامى فيما يلى:-

- مباشرة تغير ذاتى لنفسه وتدريب كوادره وقيادته.

- قيادة عمليات التخطيط التربوى الشاملة أو التعاون المباشر فى قيادتها مع أجهزة الدولة المسئولة.
- التوسع فى البحث التربوى ومتابعة تنفيذ نتائجه.
- التخطيط والتنفيذ لمشروعات إصلاح ريادية.
- استخدام التكنولوجيا وتدريب كوادر خاصة على استخدامها.
- المساهمة الجادة فى برمجة تنفيذ استراتيجيات لتطوير التربية.
- قيادة عمليات تطوير وتحديث المناهج والكتب الدراسية.
- قيادة عمليات تقييم مشروعات التجديد التربوى.
- تدريب كوادر ملائمة لربط العمل المنتج بالتعليم.
- قيادة عمليات الاستحداث فى التربية وإيصال المستحدثات لجهة الانتفاع وتثبيتها والعمل على تثبيتها.
- الاضطلاع بتوسيع مهمة النشر التربوى وتدفق المعلومات.

ثانيا- الأدوار البيئية للتعليم الجامعى فى المستقبل

مع تصاعد الاهتمام بقضايا البيئة ظهرت اتجاهات نحو ادخال التربية البيئية فى معظم جامعات العالم واتجهت دول كثيرة نحو انشاء معاهد بيئية أو مراكز ووحدات بيئية مستقلة داخل الجامعات أو إنشاء جامعات جديدة ترتكز على النسق البيئى.

ومن أهم ملامح التجديد فى أدوار التعليم الجامعى لمواجهة التحديات البيئة ما يلى:-

١- الجامعة ونشر الثقافة البيئية والمجتمعية

للجامعة دور مهم فى نشر الثقافة البيئية وخدمة البيئة المحيطة وتتمثل فعاليات هذا الدور فى:-

- الاهتمام بمجالات الدراسات البيئية بمختلف الكليات.
- تطعيم المناهج والمقررات الجامعية ببعض الموضوعات البيئية.
- عقد مؤتمرات وندوات لمواجهة الأمية البيئية.
- إنشاء دراسات عليا متقدمة تسمح بتخريج اخصائيين مؤهلين لإعداد دراسات

الجدوى البيئية.

تقييم الآثار البيئية المحتملة للمشروعات الجديدة.

تخصيص برامج جامعية لتدريب المتخصصين فى مختلف مجالات إنماء البيئة وغيرها من برامج النشاط الجامعى التى تنمى المهارات البيئية وتستهدف برامج تنمية المهارات البيئية بالجامعة وتمكين الطالب الجامعى من ملاحظة الظواهر الطبيعية والبشرية وتفسيرها وتحليل المشاكل البيئية ووضع الخطط المناسبة لمعالجتها واتخاذ مبادرات مناسبة للحد من التعدى على البيئة أو الإساءة إليها وكذلك حسن الاتصال مع الآخرين علاوة على مشاركة الآخرين فى حل المشكلات البيئية واتخاذ القرارات المتعلقة بإنماء البيئة.

وعلى الصعيد الأفريقى قامت جامعة بريتوريا النيجيرية فى مجال اهتمامها بمجالات التربية البيئية بمراجعة وتخزين قدر كبير من المعلومات المتعلقة بالشئون البيئية بمحمية ووتربيرج النيجيرية وتنمية مشروعات السياحة البيئية فيها كما اتاحت جامعة كالابار بنيجريا درجات علمية بالدراسات العليا فى المجالات البيئية ويوجد فى جامعة اكيادالور وحدات لحماية البيئة ومراكز الوثائق البيئة فى مدينة ليكى lekki ويمثل التعليم البيئى جزءا مهما من المناهج الدراسية.

٢- الجامعة والمساهمة فى انتاج تكنولوجيا نظيفة وصديقة للبيئة

شهد العالم فى السنوات الأخيرة عدداً من الحوادث الصناعية تجاوزت آثارها حدود المصانع ووحدات الإنتاج لتمتد إلى المجتمعات المحيطة بها وتركت آثاراً بيئية خطيرة فى هذه التجمعات البشرية وتعدى الأمر حدود الدولة المعنية ليمتد إلى دول أخرى بعيدا عن مكان الحادث الأصلى والأمثلة العالمية على ذلك عديدة وهذا يحتم ضرورة مراعاة الأمن البيئى من خلال تخطيط وانتاج مختلف التكنولوجيا للإقلال من مخاطرها على الإنسان والبيئة.

وتدويل البعد البيئى يقتضى دمج قضايا البيئة ضمن وظائف الجامعة وهناك عدة مجالات بحثية يمكن أن ترتادها البحوث البيئية بالجامعات ومنها:

تقليل احتياجات العمليات الانتجية من الخامات والطاقات عن طريق رفع كفاءة

العملية أو تعديل أو تصميم المنتج أو تقليل الانبعاثات الغازية أو السائلة أو المخلفات الصلبة لمختلف العمليات الانتاجية أو تطوير منتجات تكنولوجية أقل استهلاكا للمادة والطاقة وأقل ضرراً للبيئة أو تدوير المخلفات وإعادة استخدامها كمدخلات بديلة من المادة والطاقة واستبدال المواد الضارة بأخرى أقل ضرراً بالإنسان والبيئة.

٣- تشجيع البحث العلمى فى مجالات البيئة وحل المشكلات البيئية تؤكد أدبيات البحث العلمى أهمية توجيه البحث العلمى فى الجامعات نحو قضايا بيئية مثل:-

- دراسة النظم البيئية.

التغيرات التى تطرأ على مصادر الطاقة اللاحفورية.

الآثار التراكمية للزيادة السكانية.

كيفية إنشاء شبكة للأرصاد البيئية تتضمن معلومات كافية عن تلوث الهواء والأرض والمياه.

كيفية رفع كفاءة التعليم البيئى بالجامعة.

ومن المهم توجيه البحث العلمى نحو كيفية الحفاظ على البيئة الطبيعية ومواردها من التلوث وتحقيق التوازن البيئى والتكيف مع تناقض الموارد الطبيعية المتاحة للإنسان.

٤- الجامعة وتحقيق التنمية البشرية المستدامة

تعنى التنمية البشرية المستدامة توسيع اختيارات الناس وقدراتهم لتكوين رأس مال اجتماعى يلبى احتياجات الأجيال الحالية بأفضل صورة ممكنة دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة وهذا يتطلب ضرورة التوازن بين الحاجات الإنسانية وإمكانات البيئة الطبيعية وترتكز التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد كالتالى:-

- البعد الأول: البعد البيئى ويؤكد هذا البعد على مبدأ الحاجات البشرية كأولوية مطلقة وقدرة البيئة على تلبيتها.

- البعد الثانى: البعد الاقتصادى ويعكس هذا البعد التأثيرات الآنية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة.

- البعد الثالث: البعد الاجتماعى ويشمل هذا البعد التعلم والتجديد الاجتماعى وتعنى التنمية المستدامة فى إطار التعليم الجامعى للعمل نحو :-

١- إرساء نظام للقيم والأخلاقيات كأساس لتحسين النواحى الأخلاقية فى المجتمع.

٢- تشجيع إلتقاء الأنظمة وربط المعرفة بالخبرة وفتح آفاق جديدة للعدالة والمساواة.

٣- تشجيع التعلم المستمر وهو تعليم يقوم على التحول الجذرى فى المجتمع.

٤ - تنمية ثقافة المواطنة وإعطاء قيمة للمنظمات والهيئات البيئية غير الحكومية.

٥ - السعى للفهم والمشاركة وتشجيع التحالف بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.

٦ - تطوير إمكانات الطلاب لأقصى حد ممكن حتى يتمكنوا أن يحققوا ما يسعون إليه.

وعلى الصعيد العالمى بدأت دول عديدة تطرح برامج جامعية تؤدى إلى تنمية مستدامة ففى أندونيسيا توجد شبكة من مراكز الدراسات البيئية المستدامة بالجامعات وفى الهند تمثل الأفكار البيئية جزءا مهما من المناهج الدراسية الجامعية وفى سنغافورا يتم التخطيط للتعليم البيئى لكى تصبح سنغافورا نموذجا للمدينة صديقة البيئة وفى نيجيريا تقوم جامعة كالابار بتقديم برامج حديثة للتعليم البيئى كما يقوم الاتحاد الأوروبى بدعم شبكة من الجامعات تقدم دورات بيئية للخريجين مع التركيز على مفاهيم الممارسة والاستدامة والتدريب المهنى واتخذت بعض الجامعات الأوروبية مبادرات مشتركة لإدخال مفهوم الاستدامة فى التعليم العالى الزراعى وتكونت لهذا الغرض لجنة مشتركة تستهدف تنظيم مؤتمر مشترك للجامعات فى مجال الزراعة والعلوم المرتبطة فى أوروبا.

٥- دور التعليم الجامعى فى التخطيط البيئى

ويعنى التخطيط بصفة عامة آلية منهجية علمية تستهدف التوصل إلى أفضل الوسائل وأنسبها لاستغلال موارد البيئة الطبيعية والقدرات البشرية الفنية والمادية فى تكامل وتناسق شاملين وفق جدول زمنى محدد من خلال مجموعة من المشروعات المقترحة والتخطيط البيئى مفهوم يهتم بقياس المردودات البيئية المتوقفة لمشروعات خطط التنمية المقترحة على المدى المنظور وغير المنظور.

ويمكن إنشاء وحدات ذات طابع خاص بالجامعة تختص بالتخطيط البيئى وتدرس مدى توافق مشروعات التنمية فى المجتمع المحيط مع إمكانات البيئة وقدرتها وتسعى لتفادى المردودات البيئية الضارة لمشروعات التنمية الصناعية والزراعية آنيا ومستقبليا كما يمكن أن نخطط الجامعة وتنفذ برامج جامعية لإعداد بعض فئات المجتمع للمهن المختلفة التى يرغبون في ممارستها وبذلك يمكن أن تسهم الجامعة فى القضاء على التخلف وحل المشكلات البيئية والمجتمعية.

ويرتكز التخطيط البيئى بهذه الوحدة على الأسس الآتية :-

١- توافر قاعدة نظم معلومات بيئية:

وتتضمن بيانات ومعلومات شاملة وتفصيلية عن المناطق البيئية المراد التخطيط لها وذلك يتطلب قيام الجامعات ومراكز البحوث بمسح وتحديد الموارد البيئية الحية وغير الحية من حيث طبيعتها وخصائصها وحجمها أو رصيدها.

٢- تقييم المردود البيئى

ويقصد بها عملية اختبار المشروعات التنموية المقترحة وكشف ما يصاحب تنفيذها من مردودات وآثار ضارة محتملة على كل من البيئة الطبيعية والصناعية.

٣- توافر قاعدة بيانات ومعلومات سكانية

وتتضمن معلومات كاملة وتفصيلية وشاملة عن الوضع السكانى من المنظور الآنى والمستقبلى من حيث :-

حجم السكان وتركيبهم العمرى والجنسى ومعدل نموهم وتوزيعهم الجغرافى واحتياجاتهم المستقبلية.

٤- الرقابة البيئية.

وتمثل أحدى الآليات الفاعلة لتنفيذ المشروعات المقترحة وتشغيلها فى الإطار البيئى المحدد وتتضمن عملية الرقابة مراجعة الإجراءات للتأكد من مطابقتها لبنود الخطة.

ثالثا - التحديات الثقافية والبيئية للتعليم الجامعى

أولاً - التحديات الثقافية للتعليم الجامعى

تتمثل ملامح التجديد فى أدوار التعليم الجامعى لمواجهة تحديات الثورة الإعلامية والتحديات الثقافية للعولمة فى العناصر التالية :

١ الجامعة والحفاظ على الهوية الثقافية

توجد علاقة وثيقة بين الهوية والثقافة وقضية العولمة ويركز البعض على العولمة ومضمونها الثقافى مفترضين أن العولمة تحمل فكرا جديدا يحترم الهويات الثقافية المتعددة ويستهدف الخير للبشرية جمعاء بينما يرى البعض الآخر أن العولمة تحمل فى طياتها هيمنة ثقافية غريبة على ثقافات العالم كله وتعنى الهوية الثقافية النمط الثقافى المميز للمجتمع ونسق القيم المشترك واللغة السائدة والدين والتاريخ والعادات والتقاليد والقيم والاتجاهات وأنماط العلاقات الاجتماعية وطرائق التفكير وسبل السلوك وغيرها وهى تحفظ للأمة شخصيتها المتجذرة عبر العصور التاريخية وتميزها عن غيرها من الأمم.

ومن أهم مخاطر العولمة التى تهدد الهوية الثقافية :

- تزايد شعور الشباب بالاغتراب بسبب أنواع الغزو الثقافى والفكرى.
- ضعف الانتماء وزيادة التفكك الداخلى.
- ضعف العلاقة بين الفرد والجماعة.
- تنامى نزعات العنف والتطرف.
- نشر الثقافة الاستهلاكية.
- تزايد حدة الفوارق الطبقية والاجتماعية.
- الترويج لأنماط معينة فى العلاقات الأسرية والاجتماعية والجنسية السائدة فى الغرب.

وهذا يحتم على الجامعات اضطلاع أدوار مهمة فى تأكيد الهوية الثقافية ونقل التراث الثقافى وتنقيته وحل الصراع بين الثقافة التقليدية والمعاصرة وحتى تستطيع الجامعات مواجهة مخاطر العولمة الثقافية يجب أن تتبنى استراتيجية للمواجهة ترتكز على :

(أ) إكساب طلاب الجامعة مهارات التفكير النقدى وغربلة محتويات الغزو الثقافى المتدفق ومواجهة محاولات الغرب لتشويه التراث الإسلامى.

(ب) قبول التعددية والإنطلاق نحو العالمية وذلك للحفاظ على الهوية والأصالة الثقافية مع ضرورة التعامل الايجابى مع حقيقة التعددية الفكرية والثقافية.

(جـ) تلبية الحاجات المتزايدة للتقارب بين الشعوب الإسلامية وبحث سبل التعاون بين جامعات العالم الإسلامى.

٢ التعليم الجامعى والنهوض باللغة العربية

تمثل اللغة العربية قالب الثقافة المصرية وأوضح سماتها وأهم مظاهرها وهى لغة القرآن ووعاء الفكرالإسلامى ويجب الحفاظ على ثوابتها لضمان استمرار الثقافة العربية وهى لغة حية متطورة ولديها القدرة على استيعاب مستجدات العصر.

وتواجه اللغة العربية فى ظل مخاطر العولمة الثقافية مشكلات متعددة منها:

١ - تعرض اللغة العربية لحركة تهميش نشطة بفعل الضغوط الناتجة عن طغيان اللغة الإنجليزية على الصعيد السياسى والاقتصادى والمعلوماتى.

٢- محاولات تشويه اللغة العربية من خلال استدخال تركيبات لفظية غريبة وكلمات دخيلة.

٣- جلب أنماط ثقافات أجنبية

كما تواجه اللغة العربية تحديات أخرى نتيجة للحملات الضارية التى يشنها أطراف العولمة ضد الإسلام والمسلمين.

ويعد استخدام اللغة العربية فى التعليم الجامعى هو السبيل إلى سهولة التعليم والتعلم ومن سرعة الاستيعاب وتحقيق الابتكار والإبداع ودعم الانتماء والتعليم الجامعى مسؤول عن تعزيز مكانة اللغة العربية فى المناهج الجامعية والإسهام فى نقل أمهات الكتب من اللغات الأجنبية إلى العربية وتطوير تدريسها وتشجيع التأليف والترجمة.

ويمكن أن تلعب اللغة العربية أدواراً مهمة فى مواجهة أخطار العولمة الثقافية والغزو الثقافى ولكى تنهض الجامعات باللغة العربية يجب أن تتبع الإجراءات التالية:-

- غرس حب اللغة العربية وتذوقها فى نفوس الناشئة والطلاب.
- تطوير منهجية علمية لوضع مصطلحات عربية مقابل المصطلحات الأجنبية.
- وضع خطة متكاملة للتعريب تصبح بموجبها اللغة العربية لغة المعرفة الأساسية.
- تيسير تعليم اللغة العربية للمساهمة فى الارتقاء بالحضارة الإنسانية جمعاء.
- الاعتماد على اللغة العربية فى البحوث العلمية بالجامعة.
- إدخال الوسائل التكنولوجية المسموعة والمرئية لتحسين مستوى أداء الطلاب فى اللغة العربية.

ثانيا - التحديات البيئية التى تواجه التعليم الجامعى

إن الجامعة مؤسسة تعليمية اجتماعية بالدرجة الأولى ومهمتها الأساسية هى خدمة البيئة المحيطة بها ومواجهة ازماتها ومشكلاتها وخاصة المشكلات التى تتعلق بالبيئة الطبيعية ومنها التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وغيرها وكلها تفرض على الجامعات تحديدات عديدة لمواجهة تلك المستجدات والمشكلات البيئية وتمثل أهم التحديات البيئية التى تواجه نظم التعليم العالى والجامعى فيما يلى:-

١- تزايد اهتمام الجامعات بالتربية البيئية

يقصد بالتربية البيئية تلك الجهود التى تبذلها الهيئات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية فى توفير قدر من الوعى البيئى لكافة البشر فى مختلف الأعمار والظروف البيئية بشكل يسهم فى المحافظة على بيئاتهم الطبيعية والصناعية بشتى الطرق والأساليب وتتضمن هذه العملية تزويد الفرد بالمعلومات والمعارف والمهارات التى تمكنه من التعامل مع البيئة.

وتستهدف التربية البيئية بالجامعة بناء المدركات والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة لفهم العلاقات المعقدة التى تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الحيوى الطبيعى وتوضح حتمية المحافظة على مصادر البيئة ومن استغلالها وتزويدهم بالمعارف والمهارات والاتجاهات وتحمل المسؤولية تجاه المشكلات البيئية المعاصرة.

وتتحدد رسالة التعليم البيئى فى الجامعة فى حل مشكلات البيئة المحيطة ومساعدة

الطلاب على التطور والنمو عن طريق التعرف على إطار مفاهيمى بيئى عريض والحصول على معارف بيئية متخصصة والتدريب على مهارات فنية فى جميع التخصصات البيئية التى تتعلق بإدارة الموارد الطبيعية والبشرية.

ولقد نادى كثير من الباحثين بضرورة إدخال مجالات حديثة فى التربية البيئية فى التعليم الجامعى مثل :-

- التربية عن البيئة.
- التربية عبر البيئة.
- التربية للبيئة.
- تزايد الاهتمام العالمى بالتنمية المستدامة.

وتعنى التنمية المستدامة تنمية تهيىء للأجيال الحاضرة متطلباتها الأساسية والمشروعة دون إخلال بقدر المحيط الحيوى على توفير متطلبات الأجيال المقبلة.

وهى عملية يتناغم فيها استغلال الموارد الطبيعية وتوجهات الاستثمار ومناحى التنمية التكنولوجية وتعزيز إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وقطاعات التنمية فى المجتمع.

وتسعى التنمية المستدامة نحو التكامل واحترام التعددية الثقافية وقبول النوع والاستجابات التكاملية للمشكلات المعقدة ولقد ظهر حديثا اتجاه تعليمى حديث يعرف بالتعليم من أجل الاستدامة وهو يضيف ابعادًا متنوعة للتعليم الجامعى منها :-

١- التسويق: ويقصد به جذب المجموعات المستهدفة للاستمرار فى التعليم.

٢- الحوار: ويعنى استكشاف التفاهم المتبادل بين المتنافسين.

٣- التعليم: أى استيعاب المعرفة والمهارات والاتجاهات والقيم.

٤- التدريب المهنى: تمكين المهنيين فى المستقبل من الممارسات المستدامة.

٥- إدارة المعلومات: تنظيم البيانات ونظم المعلومات والمعرفة التى تحث على التعلم.

٦- المنظمات التعليمية: تنظيم وسائل التغيير فى الشركات والمؤسسات والمجتمعات نحو الاستدامة عن طريق صياغة الأهداف ووضع المؤشرات وتخطيط الأعمال.

٣- ظهور التعليم من أجل تعزيز التنمية للمعايش

ظهرت فكرة التعليم البيئى من أجل التنمية للمعايش كحركة جديدة فى فترة ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) والذى عقد فى الارجنتين عام ١٩٩٢م وتحدد بعده فلسفتها ومبادئها ومضمونها ومنهجها ورسالتها الأساسية وخطة العمل والأداء وتسعى المؤسسات التعليمية لتطبيقه لضمان رفاهية المواطنين والمساهمة فى تحسين نوعية وجودة الحياة للمواطنين ولا يتطلب التعليم البيئى على مستوى الجامعات مجرد تدوين معلومات ومعارف عن خصائص البيئة وقضاياها ولكنها تتضمن تنمية الوعى الناقد وإدراك مسببات المشكلات البيئية وتنمية القيم البيئية تحسن من طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة وهذا يتطلب أنشطة إثرائية وندوات ومؤتمرات وأساليب تدريب وتوفير قواعد بيانات ومعلومات كافية عن البيئة ومشكلاتها وسبل العلاج والمواجهة وهذا يتطلب مزيدا من اجراءات الابحاث والدراسات البيئية من أجل تعزيز التنمية للمعايش أو رفع شعار التعلم للعيش معا، حيث يصبح للتعليم دور مهم فى زيادة وعى الطلاب بمتطلبات العيش معا فى بيئة واحدة.

رابعا - متطلبات تطوير التعليم العالى والجامعى

قد أجملت دراسة لمنظمة اليونيسكو متطلبات تطوير منظومة التعليم العالى والجامعى فى النواحى التالية.

القدرة على تقديم خدمات المجتمع بترسيخ العلاقة مع قطاعات الانتاج والخدمات وتوفير فرص لمن لم يستطيعوا الالتحاق بالتعليم العالى لتلقى العلم وبالتالى تغيير نظام القبول فى منظومة التعليم العالى والجامعى.

أن تكون نظم وبرامج وآليات التعليم العالى والجامعى مترابطة مع أهداف تنمية التخصص المهنى والإدارى والفنى التى تستلزم أعلى مستوى من التدريب.

تطوير وتعميق برامج وأنشطة البحث العلمى والدراسات المتقدمة لمؤسسات التعليم العالى والبحث عن التسهيلات والموارد اللازمة خارج الحدود أى عدم التقوقع داخل إمكاناتها الذاتية وبذلك فهى تعمل على تضيق الفجوة بينها وبين المؤسسات

التعليمية المتفوقة بالمشاركة فى مجالات التعاون العلمى والدولى.

- تطوير أساليب نقل وتحويل المعرفة من خلال التعاون بين الأقسام العلمية والمتخصصين فى تقنيات التعليم واستثمار امكانات التقنيات الجديدة خاصة التعليم عن بعد أو التعليم المفتوح الذى يمكن استخدامه بديلا للنظام الحالى مما يعطى فرصاً أكبر للراغبين فى التعليم فضلا عن تحسين مستويات التدريس والتعليم.

- تجديد التدريس والتعليم بتبنى برامج دراسية جديدة تناسب الاحتياجات الجديدة والتى تؤكد على الترابط بين مجالات المعرفة المختلفة والقضاء على التجزؤ والإنعزالية التى تكرس الفواصل بين مجالات المعرفة المختلفة مما يخالف طبيعة المعرفة المتكاملة فى الأساس.

- العناية بالنوعية والجودة فى كل عناصر العمل التعليمى والتأهيل المتميز والمتكامل للمعلم.

- ربط التعليم العالى والجامعى بحاجات سوق العمل بشكل يحقق استمرارية التكامل بينهما وذلك من خلال التركيز على القرارات والأساليب التعليمية التى تنمى القدرات الفكرية للدارسين والتى تخلق فيهم روح المبادرة والقدرة على التكيف (إن ما ينتظر اليوم من التعليم العالى أن يؤهل عناصر قادرة على خلق فرص العمل الجديدة لا أن تكون مجرد قادرة على البحث عن تلك الفرص) إدخال البعد الدولى (العالمى) فى مناهج ومقررات التعليم العالى وتوفير بيئة تعليمية تتوافر فيها سمات ومعطيات العولمة.

خامسا - تحقيق متطلبات تطوير التعليم العالى والجامعى

إن نموذج الجامعة الفعالة يرتبط بنموذج الجامعة الرائدة وهى مفهوم بدأ يتردد فى السنوات الأخيرة فى وثائق المنظمات الدولية مثل اليونسكو كأسلوب لتجديد التعليم العالى فى العالم.

وإن فاعلية التعليم العالى والجامعى تقاس من خلال قدرته على تحقيق أهداف المجتمع الذى وجد النظام من أجل خدمته أو من الأهداف الرئيسية التى وجد من أجلها التعليم

العالى والجامعى الوفاء باحتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة بالكم والكيف المناسبين لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وكلما كانت البرامج الأكاديمية التى تطرحها الجامعات ملائمة لأهداف المجتمع تضاعفت وترسحت أهمية التعليم العالى للتنمية المستدامة.

وبذلك فإن دور التعليم العالى والجامعى يحتاج إلى مجهود جاد ومتواصل لإيجاد توازن وتنسيق بين مطالب العمل والفكر وتشجيع البحث العلمى وربط التعليم العالى والجامعى بقضايا المجتمع ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى تقوم الجامعة بدورها على الوجه المطلوب تجاه مشكلات المجتمع وتحديات التنمية المستدامة كما يرى كثير من المربين ومنهم بوتكين الذى يقول :-

التعليم العالى والجامعى مختبر (معمل) يجرى فيه تحليل الماضى واختيار الحاضر وتحريك هذا الحاضر برؤى المستقبل فى إعداد البدائل المختلفة لهذا المستقبل وحتى ينجح التعليم العالى والجامعى فى هذا العمل الضخم الشاق فإن عليه أن يندمج بصورة أوثق وأعمق فى مجالات اختصاصاته مع العمليات الخاصة بنمو المجتمعات وتنميتها ويتطلب هذا حداً أدنى من الاستقلالية.

فالتعليم العالى والجامعى ومن خلال مسيرته التاريخية مع حياة الحضارات الإنسانية يظل فى موقع الصدارة ناقلا ومراجعا للعلوم ومنقبا فى الحاضر ومتطلعا إلى المستقبل وأفاقه الكونية.

وحتى تتحقق متطلبات تطوير منظومة التعليم العالى والجامعى لابد من أن يتم تحديث المؤسسات التعليمية العالية والجامعية وتتحدد محاور التحديث الرئيسية فى الآتى :-

١- إعادة صياغة الفلسفة الإنسانية لمؤسسات التعليم العالى والجامعى وتحديث رؤية ورسالة كل مؤسسة بما يعكس سمات العصر ومعطياته.

٢- تأكيد استقلالية مؤسسات التعليم العالى والجامعى علميا وفكريا وإداريا وماليا ورفع الوصايا المركزية عليها من وزارات التعليم وغيرها من التنظيمات البيروقراطية القومية.

٣- إعادة تصميم هياكل المؤسسات التعليمية العالية والجامعية باعتماد المرونة واللامركزية وإعمال مبادىء التواصل والترابط فى الوقت نفسه.

٤- إعادة تصميم برامج وإمكانات مؤسسات التعليم العالى والجامعى لتوفر لطلابها أرقى مستوى من الخدمات التعليمية والبحثية وتهيئة مناخ ايجابى لتنمية القدرات الفكرية للطلاب ويعدهم ليكونوا قادة فى مواقع العمل وتأكيد مناخ الحرية والديمقراطية.

٥- تحقيق الانفتاح على المجتمع والتعامل مع مؤسسات الانتاج والخدمات والتفاعل مع مشكلاتها وتوجيه أنشطة البحث العلمى لحلها.

٦- الانفتاح على العالم والاتصال المنظم والمستمر مع مؤسسات التعليم العالى ومراكز البحث العلمى ومنظمات التعليم الجامعى الإقليمية والدولية.

٧- الالتزام بالتطوير والتحديث منهاجا أساسيا فى الجامعات والمعاهد العليا وإزالة المعوقات البيروقراطية التى تحد من سرعة وإنطلاق التطوير والبعد عن النمطية وتكريس التميز والاختلاف بين المؤسسات التعليمية العالية والجامعية.